



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
١ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير ٢٠١٧



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

رسالة من رئيس الهيئة



يدرس التقرير السنوي من الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (الهيئة) لعام ٢٠١٧ حالة مراقبة المخدرات في العالم، مع التركيز على العلاج وإعادة التأهيل، ويقدم توصيات لمساعدة الدول على اتخاذ تدابير فعالة للتصدي للتحديات المتعلقة بالمخدرات مع الامتثال التام للمعايير والقواعد الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

ونحن إذ نحتفل بالذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فقد انتهزت الهيئة الفرصة في هذا التقرير لإلقاء نظرة أوثق على الروابط بين حقوق الإنسان والسياسات العامة بشأن المخدرات، والبحث في التبعات التي تنطوي عليها التدابير الوطنية للاستجابة لمراقبة المخدرات.

ويتناول الفصل المواضيعي هذا العام قضايا علاج المصابين باضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع باعتبارها عناصر أساسية لخفض الطلب على المخدرات. فالاضطرابات الناشئة عن تعاطي مواد الإدمان هي من أكثر الاضطرابات المعرضة للوصم. ولا تزال وصمة العار المقترنة بتعاطي المخدرات أحد أهم العوائق أمام علاج الارتهان للمخدرات وعقبة رئيسية أمام إعادة الإدماج في المجتمع.

ويُعد علاج المصابين بالاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع من ضمن التوصيات الرئيسية الواردة في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية بشأن مشكلة المخدرات العالمية المعنونة "التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال"^(١). ويبيّن تقريرنا هذا أنّ العلاج من الارتهان للمخدرات فعال للغاية من حيث التكلفة، ولكن الأهم من ذلك أنه ينبغي النظر إلى هذا العلاج باعتباره جزءاً من "حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسدية والعقلية يمكن بلوغه"^(٢) ومن ثم، فإنه أحد عناصر الحق في الصحة.

كما أنّ الإقرار بأنّ العلاج من الارتهان للمخدرات هو أحد عناصر الحق في الصحة يسهم في تبديد الوصم والتمييز الجائر، اللذين كثيراً ما يشكلان عائقاً يحول دون الحصول على العلاج ودون إعادة الإدماج في المجتمع. وتدعو الهيئة القادة ومقرري السياسات العامة والمجتمع المدني إلى النظر في التوصيات المقدمة وتوجيه الانتباه خصوصاً إلى الاحتياجات للعلاج لدى الفئات التي كثيراً ما تعاني من الإهمال.

(١) مرفق قرار الجمعية العامة د-١/٣٠.

(٢) على النحو المبين في المادة ١٢ (١) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
١ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير ٢٠١٧



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

وتهيب الهيئة بالدول أن تطبّق نهجاً شاملاً وكُلّياً عند تقييم، وكذلك عند تلبية، احتياجات الفئات الخاصة، مثل النساء والأطفال، والأشخاص المودعين في السجون، والمصابين باضطرابات الصحة العقلية، والمهاجرين، واللاجئين، والأقليات العرقية، والأشخاص المشتغلين بالجنس، وغيرهم من الفئات.

ويواجه المجتمع الدولي حالياً ظاهرتين وبائيتين متباينتين تتعلقان بالمؤثرات الأفيونية، هما نقص توافرها مقابل الإفراط في إصدار وصفات طبية للمؤثرات الأفيونية. وفي الوقت الراهن، فإن إمكانية حصول بلايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم على أدوية محتوية على عقاقير مخدّرة، مثل المورفين وهو مادة كثيراً ما تُستعمل في علاج الألم، محدودة أو منعدمة. ويعاني أولئك الذين يعيشون في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل معاناة شديدة من عدم القدرة على الحصول على تلك المواد، وتحت الهيئة الدول على سد فجوة عدم التكافؤ في تخفيف الآلام على الصعيد العالمي.

وعلى النقيض من ذلك، تعاني الولايات المتحدة الأمريكية وكندا من تفشي ظاهرة تعاطي جرعات مفرطة من هذه المواد. وإننا ندعو هنا جميع الحكومات إلى فهم المخاطر المرتبطة بتعاطي المؤثرات الأفيونية الطويل الأجل ودرئها.

وللتصدي لهذه التحديات المزدوجة، تؤكد الهيئة مجدداً أنّ هناك حاجة ملحة إلى توفير التدريب للاختصاصيين العاملين في الرعاية الصحية والسلطات المسؤولة من أجل ضمان اتباع ممارسات رشيدة في وصف العقاقير والتأكد من وضع التوصيات العملية المعتمدة في الدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة موضع التنفيذ العملي.

وتشدد الهيئة على مدى أهمية زيادة تدابير علاج الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدّرات واعتماد استراتيجيات للوقاية والتنظيم الرقابي على الصعيد الوطني بهدف تحسين سبل الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة وتوافرها للأغراض الطبية. وهذه الجهود الوطنية إنما تكون أكثر فعالية عندما تقترن أيضاً بإجراءات دولية في هذا الاتجاه.

ويسلّط الفصل الثالث الضوء على التطورات الإقليمية، ومنها النقص في استعمال المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية في بعض المناطق، وتفشي ظاهرة تعاطي جرعات مفرطة من المؤثرات الأفيونية في مناطق أخرى، والتغيرات التشريعية والتنظيمية، بما في ذلك تلك المتعلقة باستعمال المواد الخاضعة للمراقبة في غير الأغراض الطبية في بضعة بلدان؛ وكذلك الحالات المعينة مثل زراعة محاصيل المخدّرات بطريقة غير مشروعة في أفغانستان ومنطقة الأنديز، وكلاهما مصدر قلق كبير لأوساط المجتمع الدولي والهيئة. وقد لاحظنا بعض التحسينات في جمع البيانات عن الاتجاهات في تعاطي المخدّرات في بعض البلدان، مع أنه ما زال يلزم عمل الكثير في هذا الصدد. كما يشمل الفصل الاتجاهات والتطورات بشأن المؤثرات النفسانية الجديدة في جميع أنحاء العالم.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
١ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير ٢٠١٧



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

لقد قدّمنا في جميع أجزاء تقرير هذا العام توصيات ترى الهيئة أنّ من شأنها أن تسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخصوصاً الهدف ٣ المتعلق بالصحة الجيدة والرفاه. وتشمل هذه التوصيات الاستثمار في البنى التنظيمية المتعددة المستويات وتوفيرها لتقديم الخدمات العلاجية، وضمان التنسيق بين القطاعات المتعددة لغرض خفض العرض والطلب. وتعتقد الهيئة أنّ اتباع القادة ومقرري السياسات والمجتمع كله للمبادئ الواردة في الفصل الأول من التقرير السنوي، وإيلاهم اهتماماً خاصاً لاحتياجات الأشخاص إلى العلاج سوف يكون لهما تأثير كبير على صحة الفئات التي كثيراً ما تعاني من الإهمال.

كما تقدّم الهيئة في تقرير عام ٢٠١٧ بياناً تفصيلياً لأحدث الاتجاهات والتطورات في التجارة الدولية المشروعة في الكيماويات السليفة الخاضعة للمراقبة الدولية، وكذلك في بدائلها الأخرى غير المحدولة، وفي الاتجار بتلك المواد. كذلك يسلط تقرير هذا العام عن السلائف الضوء على الازدياد في تهريب أمهدريد الخل، وهو من الكيماويات الرئيسية التي تُستعمل في صنع الهيروين غير المشروع، والتدابير المتخذة في الآونة الأخيرة للسيطرة على تدفق سلائف الفنتانيل، وهي مادة اقترنت بتفشي ظاهرة تعاطي جرعات مفرطة من المؤثرات الأفيونية في أمريكا الشمالية.

إننا نسعى صوب مواصلة الإسهام بنشاط في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبلوغ الأهداف المنشودة المعتمدة في الدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة. وتحقيقاً لهذه الغاية، سوف نواصل الاعتماد على الحوار النشط مع جميع الدول وعلى دعمها.

ويجب أن تتّبع السياسات العامة بشأن المخدرات نهجاً يسعى إلى الارتقاء بصحة الإنسان وحسن حاله. وتتيح الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات مجالاً واسعاً أمام المجتمع الدولي لكي يحقق هذا الهدف.

وآمل أن تشجّع تقاريرنا الدول والمجتمع الدولي على المزيد من التعاون والعمل. ويمكننا، معاً، أن نقرب أكثر فأكثر من تحسين أحوال الأفراد في جميع أنحاء العالم وأن نسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠.

فيروج سومياي

رئيس

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
١ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير ٢٠١٧



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

نشرة صحفية

الهيئة تدعو إلى الاستثمار بقدر أكبر في خدمات العلاج من تعاطي المخدرات، حيث لا تزال الغالبية العظمى من متعاطي المخدرات غير قادرة على الحصول على العلاج

ذكرت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات في تقريرها السنوي لعام ٢٠١٧ أنها:

- تبرز أن الحاجة إلى العلاج وإعادة التأهيل تتجاوز بكثير الخدمات المتوفرة
- تحث الحكومات على التشديد أكثر على العلاج وإعادة التأهيل بدلاً من مجرد التركيز على الوقاية
- تدعو الحكومات إلى الاستثمار في خدمات العلاج وإعادة التأهيل، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات فئات سكانية محددة
- تذكّر الدول بالتزامها بتقديم الخدمات العلاجية للمصابين باضطرابات ناشئة عن تعاطي المخدرات
- تدعو المجتمع الدولي وأفغانستان إلى العمل معاً لإعادة ترتيب أولويات تدابير مواجهة التحدي المائل في المخدرات في ذلك البلد
- تؤكد مجدداً على أن إباحة تعاطي القنب لأغراض غير طبية يتعارض مع التزامات الدول الناشئة عن المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات

ويجدرّ تقرير الهيئة السنوي المنشور حالياً من أن واحداً فقط من بين كل ستة أفراد من المحتاجين إلى العلاج من الارتهان للمخدرات على صعيد العالم يستطيع الالتحاق ببرامج العلاج. وحتى عندما يُتاح العلاج، فإنّ نوعيته غالباً ما تكون رديئة وقد لا يُقدّم وفقاً للمعايير الدولية.

إنّ معاناة الأفراد الذين يتعاطون المخدرات من الوصم بالعار في مختلف أنحاء العالم يُفاقم هذا الوضع. ولا يقتصر إصاق هذا الوصم على العرقلة الخطيرة الشأن لسبل الحصول على العلاج، وإنما يؤثر أيضاً على الإمكانيات المتاحة لإعادة الإدماج في المجتمع.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
١ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير ٢٠١٧



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

خدمات العلاج لا تراعي في الغالب الاحتياجات الخاصة

يدعو التقرير السنوي الحكومات إلى بذل المزيد من الجهود لعلاج الأشخاص الذين يعانون من الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، مع إيلاء اهتمام خاص لفئات سكانية محددة. ويشير التقرير إلى أن فئات مختلفة من السكان، منها النساء أو الأفراد المهمشون اجتماعياً مثل المهاجرين واللاجئين، غالباً ما لا تتوفر لهم سبل الحصول على خدمات علاج تأخذ في الاعتبار احتياجاتهم الخاصة.

وأوضح الدكتور فيروج سومياي، رئيس الهيئة، أن "من المهم أن توفر الحكومات الحماية لمن يعانون من الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات وتنهض بحقوقهم. وجميع الدول ملزمة بموجب الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات باتخاذ جميع التدابير الممكنة عملياً لمنع تعاطي مواد الإدمان واستبانة المتضررين من ذلك في وقت مبكر، وعلاجهم وتثقيفهم ومتابعة رعايتهم وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم اجتماعياً."

العلاج من الارتمان للمخدرات هو أحد عناصر الحق في الصحة

في التقرير السنوي لهذا العام، تشدد الهيئة على اعتبار أن الحصول على العلاج من الارتمان للمخدرات هو أحد عناصر الحق في الصحة.

ويشتمل خفض الطلب على المخدرات على نهجين متداخلين ولكن متميزين: الأول هو الحيلولة دون بدء الناس تعاطي المخدرات، والثاني علاج الأشخاص الذين يعانون من الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم. وفي هذا السياق، تدعو الهيئة الحكومات إلى إيلاء الاعتبار الواجب لاعتماد استراتيجيات للتصدي لتعاطي المخدرات تركز على الوقاية وكذلك على العلاج وإعادة التأهيل.

الذكرى السنوية السبعون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

يشهد عام ٢٠١٨ الاحتفال بعدد من الذكريات السنوية، منها الذكرى السنوية السبعون لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨، والذكرى السنوية الخامسة والعشرون لإعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣، والذكرى السنوية الثلاثون لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨.

وفي هذا السياق، تدعو الهيئة مجدداً البلدان إلى ضمان امتثال تدابير مراقبة المخدرات بالكامل لمعايير وقواعد حقوق الإنسان الدولية. ويشمل ذلك حماية وضمن الحق في الصحة، وحقوق مرتكبي جرائم المخدرات ومتعاطيها المزعومين، وكفالة تناسب التدابير عند التصدي لجرائم المخدرات، بما في ذلك إلغاء عقوبة الإعدام بشأن الجرائم المتصلة بالمخدرات. وتؤكد الهيئة مجدداً إدانتها الشديدة لتدابير التصدي خارج نطاق القضاء لأعمال الإجرام المتصلة بالمخدرات.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
١ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير ٢٠١٧



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

تدارك فجوة عدم التكافؤ في تخفيف الآلام على الصعيد العالمي

تشدد الهيئة أيضاً، في إطار ضمان سبل الحصول على الخدمات الصحية، على الحاجة الملحة إلى التصدي لفجوة عدم التكافؤ في تخفيف الآلام على الصعيد العالمي وتدارك الثغرات على الصعيد العالمي في سبل الحصول على العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية. وهذا التفاوت يؤثر على نحو غير متناسب على البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل في مختلف أنحاء العالم حيث ينعدم التكافؤ في سبل الوصول إلى المخدرات والمؤثرات العقلية.

وتشدد الهيئة على وجوب قيام الدول باتخاذ إجراءات عاجلة لتدارك هذا الخلل في التوازن من خلال إزالة العوائق القانونية والسياساتية التي تحول دون الحصول على الأدوية، والأهم من ذلك كله من خلال إذكاء الوعي وبناء القدرات لدى المهنيين في مجال الرعاية الصحية والسلطات القطرية ذات الصلة. ويشمل ذلك أيضاً ضمان الحصول على الأدوية اللازمة للعلاج من الإدمان للمخدرات. أما القيود التي لا موجب لها التي تُفرض على تقديم العلاج باستعمال الأدوية الخاضعة للمراقبة تتناقض مع المبادئ المتوخاة في الحق في الصحة.

التشريعات الخاصة باستعمال القنب في أغراض غير طبية هي انتهاك للالتزامات الدولية

فيما يخص إباحة استعمال القنب في أغراض غير طبية، تؤكد الهيئة مجدداً أن هذا استعمال يتعارض مع أحكام الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات. ذلك أن قصر استعمال المواد الخاضعة للمراقبة على الأغراض الطبية والعلمية دون سواها هو مبدأ أساسي للمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات ولا يقبل أي استثناء.

استدامة التأييد الدولي لأفغانستان

تدعو الهيئة أيضاً المجتمع الدولي إلى إعادة ترتيب الأولويات فيما يخص دعمه لأفغانستان في مواجهة حالة مراقبة المخدرات في ذلك البلد التي تدعو للقلق. ولن يكتب للجهود الرامية إلى تحقيق استقرار البلد الدوام من دون المكافحة الفعالة لاقتصاد المخدرات غير المشروع فيها. وتؤكد الهيئة مجدداً للمجتمع الدولي أن مسألة مراقبة المخدرات هي مسألة شاملة لعدة مجالات. وما لم تُبذل جهود محلية ووطنية وإقليمية ودولية بفعالية للتصدي لهذا التحدي، فسوف تظل ظواهر الفقر والتمرد والإرهاب ومعوقات التنمية في منأى عن التصدي لها.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
١ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير ٢٠١٧



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

صحيفة وقائع

مجال تركيز خاص: مراقبة المخدرات وحقوق الإنسان

يشهد عام ٢٠١٨ عدداً من الذكريات السنوية البارزة، وهي الذكرى السنوية السبعون لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨، والذكرى السنوية الخامسة والعشرون لإعلان وبرنامج عمل فيينا اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣، والذكرى السنوية الثلاثون لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨.

وتواصل الهيئة التشديد على أهمية احترام حقوق الإنسان في تدابير مكافحة المخدرات التي تضطلع بها الدول الأطراف. وتبرز الهيئة على وجه الخصوص الحاجة إلى حماية وضمان الحق في الصحة، وحقوق مرتكبي جرائم المخدرات ومتعاطيها المزعومين في جميع مراحل الإجراءات الجنائية، والحاجة إلى التناسب فيما تتخذه الدول من تدابير للتصدي لجرائم المخدرات، وإلغاء عقوبة الإعدام على الجرائم المتصلة بالمخدرات. وفي جميع الحالات ودون استثناء، تُعد إجراءات التصدي خارج نطاق القضاء لأعمال الإجمام المتصلة بالمخدرات غير مقبولة. بموجب الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات وأطر حقوق الإنسان.

وفي ضوء الذكريات السنوية المذكورة أعلاه، ينبغي للبلدان أن تمنع النظر في تشريعاتها وممارساتها الوطنية للتصدي للاتجار بالمخدرات وتعاطيها، وأن تضمن تنفيذ تلك التدابير مع الامتثال التام لمعايير وقواعد حقوق الإنسان الدولية.

اضطرابات استعمال مواد الإدمان: أحد أكثر الحالات المرضية عرضة للوصم بالعار على الصعيد العالمي

لا تصيب الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات إلا جزءاً ضئيلاً ممن يتعاطون المخدرات. بيد أن الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات تستأثر بالنصيب الأكبر من أسباب الإعاقة الناجمة عن المخدرات في جميع أنحاء العالم. ومع أن ١٠ في المائة فقط ممن يتعاطون المخدرات يعانون من الاضطرابات الناجمة عن تعاطيها، يبلغ عددهم أكثر من نصف ما يساوي ٢٨ مليون سنة من سنوات العمر الصحية المفقودة بسبب تعاطي المخدرات (١٧ مليوناً).

ويحدد التقرير أيضاً عدداً من استراتيجيات العلاج لمساعدة الذين يعانون من الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات في خفض التعاطي أو الحد منه من أجل الاستمتاع بحياة صحية ومنتجة.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
١ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير ٢٠١٧



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

توفير العلاج من الارتهان للمخدرات وإتاحة سبل الوصول إليه على نحو شامل للجميع

تلقت الهيئة الانتباه إلى أن فئات سكانية محددة، مثل النساء والأطفال والأشخاص المودعين في السجون والأشخاص الذين يعانون من اضطرابات الصحة العقلية والمهاجرين واللاجئين والأقليات العرقية والأشخاص المشتغلين بالجنس، تواجه تحديات فريدة فيما يتعلق بتعاطي المخدرات والاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات، من ثم تكون لهم احتياجات خاصة تتطلب نهج معالجة محددة.

وتعتقد الهيئة أن الحصول على العلاج من الارتهان للمخدرات ينبغي أن يعتبر أحد عناصر الحق في الصحة. ويجب استيفاء عدد من المبادئ عند توفير العلاج: إذ يجب أن يكون ميسور التكلفة، ومن نوعية مناسبة، ويستوفي معايير معينة. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون العلاج طوعياً وأن يحترم استقلالية الأشخاص. ولا ينبغي أن يكون العلاج إجبارياً، أي أن يجري دون موافقة صريحة من الشخص المعني، إلا في ظروف استثنائية ومحددة جداً.

الهيئة تهيّب بالدول أن تقدّم خدمات العلاج من خلال بنية تنظيمية متعددة المستويات

تهيّب الهيئة بالحكومات أن تكون جهازاً من الموارد البشرية (مثل الأطباء المتخصصين والمرضى والمستشارين وممتهني العلاج وغيرهم) تشمل موظفين مهرة ومدربين لتوفير العلاج من الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات بالاستناد إلى الأدلة. ومن الضروري جداً أن تتعاون الدول في العمل مع المنظمات غير الحكومية والشركاء من المجتمع المدني لتحسين توافر خدمات العلاج وتوسيع نطاقها والتخفيف من حدة الوصم والتمييز.

وتناشد الهيئة الدول أن تضمن تسهيل الحصول على خدمات علاج فعالة لمن يحتاجون إليها. وبالإضافة إلى ذلك، من اللازم أيضاً مواصلة إجراء بحوث بشأن تدخلات جديدة لإيجاد علاجات فعالة لجميع أنواع الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات.

وتشجّع الهيئة على التشارك فيما بين الدول في أفضل الممارسات وتدريب المهنيين في مجال علاج المصابين بالاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم، وتناشد تلك الدول القادرة على الاضطلاع بأنشطة المساعدة التقنية على القيام بذلك.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
١ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير ٢٠١٧



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

المتطلبات الوطنية بشأن المسافرين الذين يحملون مستحضرات طبية محتوية على مواد خاضعة للمراقبة الدولية

تنص الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات على تدابير خاصة لضمان ألا يضطر المسافرون الذين يعانون من ظروف صحية تتطلب العلاج بأدوية خاضعة للمراقبة إلى الانقطاع عن العلاج إذا سافروا إلى الخارج وذلك من خلال السماح لهم بحمل مستحضرات تحتوي على كميات ضئيلة من العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية لغرض الاستعمال الطبي الشخصي.

وتدعو الهيئة الحكومات إلى أن تعمم على نطاق واسع لوائحها التنظيمية المطبقة على الواردات من المواد الخاضعة للمراقبة لغرض الاستعمال الطبي الشخصي إلى المسافرين المحتملين، وإلى السلطات الوطنية المختصة وسلطات إنفاذ القانون والجمارك والهجرة وسلطات مراقبة الحدود، وكذلك متعهدي الرحلات السياحية، وأن تتيحها للهيئة التي تقوم بتحديثها ونشرها بشكل منتظم على موقعها الشبكي.

كما تدعو الهيئة الحكومات إلى عدم تعطيل هؤلاء المسافرين أو التضييق عليهم عند زيارة بلدانهم.

استعمال شبائه القنبيّن لأغراض العلاج

يأذن عدد متزايد من الحكومات باستعمال شبائه القنبيّن للأغراض الطبية. وهذا الاستعمال مسموح به بموجب اتفاقية سنة ١٩٦١، بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢، عند استيفاء عدد من الشروط. وفي حين توجد مؤشرات على أن بعض مشتقات شبائه القنبيّن يمكن أن تُستعمل في علاج حالات صحية معينة، لا يوجد وضوح حول تركيبة الأدوية (العنصر الفعال والجرعة)، أو شكل جرعات المستحضرات الدوائية، أو أفضل طريقة لتناولها، أو آثارها الجانبية.

وتود الهيئة أن تذكّر الحكومات بأن تحديد جدوى العقار يجب أن يأخذ في الاعتبار التوازن بين المخاطر والفوائد. والفعالية العلاجية والأمان شرطان أساسيان يجب إثباتهما قبل أن يتسنى ترخيص العقار وتسويقه.

وتوصي الهيئة الحكومات التي تنظر في استعمال شبائه القنبيّن للأغراض الطبية بأن تَحصّ نتائج الدراسات العلمية والتجارب لضمان إصدار وصفات طبية بناءً على معرفة طبية وإشراف طبي متخصصين.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
١ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير ٢٠١٧



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

التشريعات الخاصة باستعمال القنب في أغراض غير طبية هي انتهاك للالتزامات الدولية

تكرّر الهيئة تأكيدها أنّ أيّ تدابير تسمح باستعمال القنب في أغراض غير طبية تخالف اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدّلة (الفقرة (ج) من المادة ٤ والمادة ٣٦)، واتفاقية سنة ١٩٨٨ (الفقرة ١ (أ) من المادة ٣). ذلك أنّ قصر استعمال المواد الخاضعة للمراقبة على الأغراض الطبية والعلمية دون سواها هو مبدأ أساسي من المبادئ التي تنصُّ عليها المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات ولا يقبل أيُّ استثناء.

سدُّ فجوة عدم التكافؤ في تخفيف الآلام على الصعيد العالمي

ظلت الهيئة، استناداً إلى الولاية المنوطة بها، ومنذ إنشائها وصدور أول تقرير خاص منها عن هذا الموضوع في ثمانينات القرن الماضي، تسترعي انتباه الدول الأطراف إلى أهمية ضمان توافر العقاقير الخاضعة للمراقبة الدولية للأغراض الطبية. وتسلّط الهيئة الضوء مجدداً على التفاوت الكبير في توافر العقاقير المخدّرة والمؤثرات العقلية في مختلف أنحاء العالم.

وتشجّع الهيئة البلدان على ضمان سبل وافية للحصول على كميات كافية من المسكنات الأفيونية في البلدان ذات مستويات الاستهلاك المنخفضة. وتواصل الهيئة التشديد على أهمية ضمان الاستعمال الطبي الرشيد للمسكّنات الأفيونية. بيد أنه على الرغم من التركيز على الحاجة إلى توافر العقاقير الخاضعة للمراقبة توافراً كافياً للأغراض الطبية والعلمية، فإنّ من المهم أيضاً أن تكفل الدول الأطراف ترشيد إصدار الوصفات الطبية. وينطوي هذا على التأكد من تلقي المهنيين في مجال الرعاية الصحية التدريب الكافي وحصولهم على الوسائل اللازمة للتصدي لفجوة عدم التكافؤ في تخفيف الآلام على الصعيد العالمي، ومن أن تكون السلطات قادرة تماماً على إدارة نظمها الرقابية لضمان سبل الوصول إلى المسكّنات الأفيونية وتوافرها ومنع تسريبها ودرء مخاطر تعاطيها المحتمل.

مخاطر تعاطي المؤثرات الأفيونية واستهلاك المسكّنات الأفيونية لأمد طويل

تزايد الاستهلاك العالمي للمسكّنات الأفيونية في العقود الأخيرة: فقد ازداد استهلاك الفينتانيل ازدياداً كبيراً، وخصوصاً في البلدان ذات الدخل المرتفع. وهذه الزيادة لا تتعلق بزيادة متناسبة في معدل الإصابة المرصّبة بالسرطان، بل بالزيادة في إصدار وصفات المسكّنات الأفيونية القوية لعلاج الآلام المزمنة غير السرطانية. وتتأتى هذه الزيادة من أخطأ التعاطي في عدد قليل من البلدان، وسوء وصف الأدوية، والشراسة في الترويج التسويقي، وعدم كفاية الرقابة.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
١ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير ٢٠١٧



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

وتواصل الهيئة التشديد على أهمية ضمان الاستعمال الطبي الرشيد للمسكنات الأفيونية. ومع ذلك، فإلى جانب التشديد على كفاية توافر العقاقير الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية، فمن المهم أيضاً أن تكفل الدول الأطراف إصدار الوصفات الطبية على نحو رشيد وإيجاد تدابير لمنع التسريب.

كما أن الزيادة في تعاطي المؤثرات الأفيونية الموصوفة طبيًا، وما يترتب على ذلك التعاطي من زيادة في الوفيات الناجمة عن تعاطي جرعات مفرطة، كانت مقتصرة حتى الآن على بلدان معينة. إلا أنه ينبغي لجميع الحكومات أن تكون، خلال عملها على ضمان سبل الحصول عليها للأغراض الطبية والعلمية، على وعي بالمخاطر المترتبة بتعاطي العقاقير الموصوفة طبيًا.

وتشجع الهيئة الحكومات على اعتماد التدابير اللازمة والعمل مع سلطات الصحة العامة والصيدلة ومصنعي المستحضرات الصيدلانية وموزعيها والأطباء وجمعيات حماية المستهلك وأجهزة إنفاذ القانون على الترويج لترشيد إصدار الوصفات الطبية للأدوية المحتوية على مخدرات ومؤثرات عقلية خاضعة للمراقبة الدولية، وتثقيف الجمهور بشأن استعمالها المناسب.

تفشي ظاهرة الجرعات المفرطة من المؤثرات الأفيونية

لا يزال بعض البلدان، وخصوصاً الولايات المتحدة وكندا، تواجه وباء تفشي شبائه الأفيون القاتل، الذي يستتيره بشكل ملحوظ تزايد وجود العقاقير التي تُباع في الشوارع مغشوشة بالفيتانيلات.

وينبغي لجميع الحكومات أن تكون على وعي بالمخاطر وأن تعمل على ضمان إتاحة المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية والعلمية. ومن المهم أيضاً في هذا السياق منع سوء وصف الأدوية، والشراسة في الترويج التسويقي للمنتجات الصيدلانية.

الهيئة تشدد على أن التصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات خارج نطاق القانون هو أمر مخالف لمعاهدات مراقبة المخدرات

تذكر الهيئة الحكومات بأن الإجراءات الخارجة عن نطاق القضاء المتخذة للتصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات، التي يزعم أنها تتخذ سعياً إلى تحقيق أهداف مراقبة المخدرات، تتعارض جوهرياً مع أحكام وأهداف الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات، وكذلك قواعد حقوق الإنسان الملزمة لجميع البلدان. وينبغي أن تتخذ جميع إجراءات مراقبة المخدرات في إطار الاحترام التام لسيادة القانون والإجراءات القانونية الواجبة.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
١ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير ٢٠١٧



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

إعادة ترتيب الأولويات فيما يخص دعم أفغانستان

يساور الهيئة القلق إزاء الحالة العامة لمراقبة المخدرات في أفغانستان. وتوجه الهيئة مرة أخرى انتباه المجتمع الدولي إلى التحديات التي تواجهها أفغانستان، وتشدد على أن الجهود الرامية إلى تحقيق استقرار البلد لن تُحرز نجاحاً على المدى الطويل من دون التصدي الفعال أيضاً لاقتصاد المخدرات غير المشروع فيها. وإن مراقبة المخدرات هي مهمة شاملة لعدة مجالات: وما لم تُبدل جهود محلية ووطنية وإقليمية ودولية بفعالية للتصدي لهذا التحدي، فسوف تظل ظواهر الفقر والتمرد والإرهاب ومعوقات التنمية في منأى عن التصدي لها.

تقرير الهيئة عن السلائف

جدولة سلائف الفينتانيل

بناء على توصية الهيئة، قررت لجنة المخدرات، في آذار/مارس ٢٠١٧، إخضاع اثنتين من سلائف الفينتانيل للمراقبة الدولية وإدراجهما في الجدول الأول من اتفاقية سنة ١٩٨٨، وهما: المادة ٤-أنيلينو-N-فينيتيل بيبريدون (ANPP) والمادة N-فينيتيل-٤-بيبريدون (NPP). وأصبح هذان المقرران نافذين بالنسبة للدول الأطراف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. وقد كانت الفينتانيلات ونظائرها أصل ظاهرة تعاطي جرعات مفرطة من المؤثرات الأفيونية، التي تعاني منها أمريكا الشمالية في السنوات الأخيرة.

التطورات الجديدة في الاتجار بأهميدريد الخل

أهميدريد الخل هو مادة كيميائية رئيسية تُستعمل في صنع الهيروين. وقد حدثت زيادة كبيرة في الاتجار بأهميدريد الخل في جميع أنحاء العالم، ووصل عدد عمليات الاتجار إلى أعلى معدل له خلال عقدين، واشتملت العمليات على كميات يمكن استعمالها لصنع أكثر من ثلاثة أضعاف الطلب العالمي السنوي غير المشروع المحتمل على الهيروين. وساعد التعاون الذي يسهّره الهيئة فيما بين الحكومات على الربط بين العمليات المتفرقة، مما سلط الضوء على طريقة عمل المتجرين وساهم في التحقيقات الجارية. ولوحظ أيضاً ازدياد الطلب على أهميدريد الخل من خلال المنصات التجارية عبر الإنترنت.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
١ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير ٢٠١٧



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

الكوكايين - زيادة التركيز على التسريب الداخلي

ضُبط معظم الكيمياويات المقصود استعمالها في صنع الكوكايين غير المشروع في بلدانها الأصلية. ويعني هذا أن المواد غير المشروعة لا تسرب من التجارة الدولية، مما يثبت فعالية نظام الرصد والمراقبة الدولي. وبناء على ذلك، فإن تقرير الهيئة عن السلائف يحث الحكومات على اتخاذ إجراءات إضافية لتعزيز عمليات الرقابة داخل حدودها الوطنية. وتوجد أدلة إثباتية على صنع مادة برمنغنات البوتاسيوم على نحو غير مشروع، وهي من سلائف الكوكايين، وعلى استعمال كيمياويات بديلة، وإن كان نطاق هذه الأنشطة غير معروف.

صنع المنشطات الأمفيتامينية بصفة غير مشروعة

قدمت العمليات الدولية في إطار مشروع "بريزم" للمرة الأولى أدلة إثباتية على استعمال مادة ألفا-فينيل أسيتو أسبتونيتريل، وهي مادة خضعت للمراقبة الدولية بناء على توصية من الهيئة في عام ٢٠١٤، في الصنع غير المشروع للأمفيتامين الذي عثر عليه في أقراص "كبتاغون" مزيفة^(٣) في الشرق الأوسط. وثمة أدلة أيضاً على الصنع غير المشروع على نطاق كبير لبعض الكيمياويات السليفة التي لا تخضع للمراقبة الدولية ولكنها خاضعة للمراقبة الوطنية في بعض البلدان. وتؤكد مضبوطات الكيمياويات السليفة التي تستعمل في صنع المؤثرات النفسانية الجديدة على صنع تلك المواد على نحو غير مشروع، وعلى ضرورة قيام الحكومات باستعراض إجراءات ترخيص الكيانات التي تتعامل مع تلك الكيمياويات، ووضع نظام فعال للإعلان عن المستعمل النهائي.

تجارة السلائف الميسرة بالإنترنت

تدعو الهيئة الحكومات إلى التعاون مع القطاع الخاص في منع استخدام الإنترنت لتسريب الكيمياويات، بما في ذلك باتخاذ تدابير لتشجيع التنظيم الرقابي الذاتي أو التنظيم الرقابي لمقدمي الخدمات ذات الصلة بالإنترنت، بغية مكافحة الاتجار.

(٣) كان الكبتاغون أصلاً العلامة التجارية المسجلة لمستحضر صيدلاني يحتوي على الفينيثيلين، الذي هو منشط اصطناعي. و"الكبتاغون" الذي يعثر عليه في المضبوطات في عموم غرب آسيا اليوم والمشار إليه في التقرير السنوي هو عقار مغشوش يضغط لتشكيل حبوب أو أقراص تشبه الكبتاغون في مظهرها ولكنها مختلفة عن المستحضر الصيدلاني الأصلي. والعنصر الفعال في "الكبتاغون" المغشوش هو الأمفيتامين الذي يُخفف عادة بمواد متعددة تستخدم في غش العقاقير.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
١ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير ٢٠١٧



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

السمات البارزة على الصعيد الإقليمي

أفريقيا

ازدياد تعاطي المخدرات: في حين لا تزال أفريقيا منطقة عبور رئيسية لتهريب المخدرات، يتزايد تعاطي مختلف أنواع المخدرات، بما في ذلك الكوكايين والمؤثرات الأفيونية والمنشطات الأمفيتامينية والترامادول والمؤثرات النفسانية الجديدة الناشئة.

تعاطي القنب والاتجار فيه: من الشواغل الرئيسية في المنطقة الأفريقية إنتاج القنب والاتجار فيه وتعاطيه على نحو غير مشروع. ومع أن نبتة القنب تُزرع بصفة غير مشروعة في جميع المناطق دون الإقليمية فإن إنتاج راتنج القنب غير المشروع لا يزال مقتصرًا على عدد قليل من بلدان شمال أفريقيا.

منطقة عبور مهمة للمتجرين: تتزايد أهمية أفريقيا كمنطقة عبور للكوكايين. ومع أن بلدان غرب أفريقيا كان لها دور رئيسي في تهريب الكوكايين في السنوات السابقة، فإن بلدان شمال أفريقيا باتت تُستخدم على نحو متزايد لعبور الكوكايين الناشئ في أمريكا الجنوبية والموجه إلى أوروبا. ويصل الكوكايين إلى أفريقيا على نحو مباشر من أمريكا الجنوبية أو غير مباشر عبر منطقة الساحل وغرب أفريقيا، أو بدرجة أقل، عبر أوروبا. وتمر الأفيونيات الناشئة في أفغانستان عبر أفريقيا ثم تُهرب إلى أوروبا وأمريكا الشمالية ومناطق أخرى.

تحسّن خدمات العلاج من الإدمان للمخدرات: على الرغم من أن عدة بلدان أفريقية حسّنت خدماتها الخاصة بمعالجة الإدمان للمخدرات، فإن نظم الرعاية الصحية في معظم البلدان لا تتوفر لديها الموارد والقدرات اللازمة لاستبانة مدى تعاطي المخدرات وأنماطه، أو لإتاحة ما يكفي من خدمات الوقاية والعلاج من المخدرات.

القارة الأمريكية

أمريكا الوسطى والكاربيبي

تفاقم الاتجار بالكوكايين في المنطقة: في عام ٢٠١٦، هُرب ٧٦ في المائة من الكوكايين الداخل إلى الولايات المتحدة، من أمريكا الجنوبية عبر أمريكا الوسطى والمكسيك. وكانت الجمهورية الدومينيكية هي موضع إعادة الشحن الرئيسي لتهريب الكوكايين في الكاريبي. وظلت الكميات المضبوطة مستقرة منذ عام ٢٠١٥، حيث ضبط أكثر من ٨٠ طنًا في جميع أنحاء المنطقة.

قيام الحكومات في المنطقة بتعزيز التعاون فيما بينها على مكافحة الجرائم العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات. وقد شكّلت السلفادور وغواتيمالا وهندوراس فرقة العمل الوطنية الثلاثية لتحسين جهود التعاون فيما بينها في هذا المجال.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
١ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير ٢٠١٧



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

الإصلاح المتعلق بالقنب في الكاريبي: أنشأت سانت كيتس ونيفيس لجنة لاستعراض الآثار المحتملة لإلغاء تجريم القنب. وفي جامايكا، تجري حالياً تغييرات تنظيمية بشأن الإنتاج التجاري للقنب.

الثغرات الكبيرة في البيانات في المنطقة: لا تزال هناك ثغرات كبيرة في المعلومات بشأن معدل انتشار تعاطي المخدرات، مما يجعل من الصعب على الحكومات في المنطقة تقرير مدى المشكلة ووضع تدابير على مستوى السياسات العامة. وتوصي الهيئة الحكومات بإصدار دراسات بشأن معدل انتشار التعاطي وتحديثها، واستخدام النتائج في وضع سياسات عامة وبرامج محددة الأهداف بشأن خفض الطلب على المخدرات.

أمريكا الشمالية

تفشي وباء المؤثرات الأفيونية القاتل: يعزى الارتفاع الحاد في الوفيات المتصلة بالمؤثرات الأفيونية إلى تزايد وجود العقاقير التي تُباع في الشوارع مغشوشة بالفنتانيولات. ففي عام ٢٠١٦ تجاوز عدد حالات الوفاة الناجمة عن تعاطي جرعات مفرطة من المخدرات في الولايات المتحدة ٦٤ ٠٠٠ حالة وفاة.

عدم التناسب في عدد الوفيات الناجمة عن تعاطي جرعات مفرطة بين السكان المنتمين إلى الأمم الأولى في كندا: في مقاطعة كولومبيا البريطانية في كندا، ارتفع عدد الوفيات الناجمة عن تعاطي جرعات مفرطة من الفينتانيل بنسبة ١٩٤ في المائة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. والسكان المنتمون إلى الأمم الأولى أكثر عرضة بخمسة أضعاف لحالة تعاطي جرعة مفرطة. ويحدث ما نسبته ١٠ في المائة من جميع الوفيات الناجمة عن جرعات مفرطة في تلك المقاطعة بين السكان المنتمين إلى الأمم الأولى.

تشريع إباحة القنب لأغراض غير طبية: من المتوقع تشريع إباحة استعمال القنب في الأغراض غير الطبية في كندا في عام ٢٠١٨، مما قد يكون له أثر كبير على التزاماتها التعاقدية. وتكرّر الهيئة تأكيدها أن استعمال المواد الخاضعة للمراقبة، ومنها القنب، في الأغراض غير الطبية يتعارض مع مبدأ أساسي من مبادئ اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة، وهو مبدأ لا يجوز أي استثناءات.

تعاطي القنب على نحو غير مشروع والاضطرابات الناجمة عن هذا التعاطي: تشير البحوث إلى وجود ارتباط بين الزيادة في تعاطي القنب والاضطرابات الناشئة عن تعاطيه في الولايات القضائية التي تتيح برامج القنب الطبية. وقد حذر المعهد الوطني لشؤون تعاطي المخدرات في الولايات المتحدة من أن تيسير الحصول على ذلك المخدر بعد إقرار قوانين استعمال القنب في الأغراض الطبية على مستوى الولايات يمكن أن يؤدي إلى تعاطي ١,١ مليون شخص إضافي للقنب على نحو غير مشروع، وإلى معاناة ٥٠٠ ألف شخص إضافي من اضطرابات مرتبطة بتعاطي القنب.

الزيادة في التعرض الطارئ للماريجوانا، خصوصاً بين الأطفال: حدثت زيادة في عدد الأطفال الذين تعرضوا للقنب على نحو طارئ منذ إباحة القنب الترفيهي في بعض الولايات في الولايات المتحدة الأمريكية. فقد أبلغ مركز السموم في ولاية واشنطن بأنه تلقى خلال عام ٢٠١٦ عدداً متزايداً من الاتصالات بشأن التعرض للقنب والتسمم الناتج عن ذلك، إذ وردت إلى المركز ٢٨٠ مكالمة هاتفية متصلة بالقنب، منها ٤٩ تتعلق بأطفال أقل من ٦ سنوات.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
١ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير ٢٠١٧



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

اتساع خطر الهيروين: يظل ازدياد توافر الهيروين واتساع نطاق توافره، وغشّه بخلطه بالفنتانيل ونظائره، وكذلك استمرار تعاطي عقاقير الوصفات الطبية، من التحديات الرئيسية في مجال الصحة العامة في بعض بلدان المنطقة. وزادت مضبوطات الفنتانيل، وهو من المواد الأساسية التي تسهم في ظاهرة الوفيات الناجمة عن تعاطي الجرعات المفرطة، من أقل من كيلوغرام واحد في عام ٢٠١٣ إلى ما يقرب من ٢٠٠ كيلوغرام في عام ٢٠١٦. ويأتي معظم الهيروين المتاح في الولايات المتحدة من المكسيك وكولومبيا، مع استمرار تزايد زراعة خشخاش الأفيون وإنتاج الهيروين في المكسيك. وعادة ما تكون كندا في نهاية طرق الاتجار بالمواد الأفيونية والهيروين من أفغانستان وباكستان والهند، إذ تشير المضبوطات إلى أصول المواد في جنوب غرب آسيوية.

أمريكا الجنوبية

السلام في كولومبيا: وقّعت حكومة كولومبيا على اتفاق سلام مع منظمة القوات المسلحة الثورية التابعة للجيش الشعبي الكولومبي (FARC-EP) ومن المتوقع أن يكون لذلك تأثير على زراعة المحاصيل غير المشروعة التي شهدت زيادة كبيرة بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦.

زراعة شجيرة الكوكا غير المشروعة في ازدياد: ازدادت زراعة شجيرات الكوكا في كولومبيا بما يربو على النصف لتصل إلى ١٤٦ ٠٠٠ هكتار في عام ٢٠١٦ (بعد أن كانت ٩٦ ٠٠٠ هكتار في عام ٢٠١٥). ولرصد تنفيذ السياسة العامة الوطنية لكولومبيا بشأن خفض محاصيل المخدرات غير المشروعة والاستراتيجية الوطنية بشأن تنمية الأراضي والأرياف وأثرها، استهلّت حكومة كولومبيا مشروعاً ذا أهمية تاريخية متعدد السنوات مع الأمم المتحدة^(٤) تقدر قيمته بنحو ٣١٥ مليون دولار. وهذه المبادرة جزء حاسم من جهود البلد الجارية في بناء السلام، ويتوخى أن تحد بقدر كبير من زراعة شجيرات الكوكا غير المشروعة.

اعتماد بوليفيا تشريعاً يميز زيادة زراعة شجيرة الكوكا: اعتمدت حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات في عام ٢٠١٧ تشريعاً يسمح بزراعة مساحة تصل إلى ٢٢ ٠٠٠ هكتار لاستخدام الكوكا في الأغراض التقليدية، وهي مساحة تتجاوز تلك اللازمة لتلبية الاستهلاك التقليدي وفقاً لتقييم الحكومة البوليفية في عام ٢٠١٣.

بدء أوروغواي في بيع القنب لأغراض غير طبية في الصيدليات في تموز/يوليه ٢٠١٧ وهو ما يتعارض مع التزامات البلد بموجب اتفاقية سنة ١٩٦١، بصيغتها المعدلة. وتجري الهيئة حالياً حواراً مع حكومة أوروغواي بشأن هذا التدبير، الذي أكدت الهيئة مراراً أنه لا يتفق مع أحكام الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ التي تشارك فيها أوروغواي كطرف.

(٤) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
١ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير ٢٠١٧



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

الاستعمال الطبي لشبائه القنئين: اعتمدت الأرجنتين وباراغواي وبيرو وكولومبيا تدابير تسمح بالتنظيم الرقابي للمنتجات التي تحتوي على شبائه القنئين للأغراض الطبية.

خفض مستوى تصورات المخاطر: استمرت مستويات توافر القنب في المنطقة في الازدياد، مما أدى، بالإضافة إلى السياسات والمبادرات التشريعية التي تنظم الاستعمال الطبي للقنب في بعض الدول والاستعمال غير الطبي في دول أخرى، إلى خفض مستوى تصور المخاطر المرافقة لتعاطي القنب لدى الناس. ولا يزال القنب أكثر المخدرات توافراً وأشيعها تعاطياً في المنطقة.

آسيا

شرق آسيا وجنوب شرقها

صنع الميثامفيتامين والاتجار به وتعاطيه على نحو غير مشروع يشكل أحد الأخطار الشديدة الناجمة عن المخدرات: يشكل تزايد عدد بلدان المصدر وتنوع دروب التهريب أكثر من قبل وتساعد مستويات تعاطي الميثامفيتامين تحديات خطيرة تواجه الجهود المعنية بخفض العرض والطلب في المنطقة.

إنتاج الأفيون والاتجار به بصفة غير مشروعة لا يزال يثير القلق: لا يظهر إنتاج الأفيون غير المشروع أي دلائل على التراجع في المثلث الذهبي.

ظهور المؤثرات النفسانية الجديدة وتزايد استعمالها: يستدعي التنوع المتزايد في المؤثرات العقلية الجديدة واستعمالها الواسع النطاق من بلدان المنطقة توجيه مزيد من الانتباه إلى تحسين رصد الاتجاهات وتوسيع نطاق تقديم الخدمات العلاجية.

جنوب آسيا

ارتفاع مضبوطات المخدرات في المنطقة: في الهند، ازدادت كمية المنشطات الأمفيتامينية المضبوطة بمقدار عشرة أضعاف مقارنة بالعام السابق. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، ضبط ٢٣,٥ طناً من الميثاكوالون في الهند. وفي عام ٢٠١٦ أبلغت بنغلاديش أيضاً عن واحدة من أكبر كميات أقراص الميثامفيتامين التي ضبطت في البلد على الإطلاق. وعلاوة على ذلك، ظلت المنطقة عرضة خصوصاً للاتجار بالمواد الأفيونية، بما في ذلك الهيروين. وازدادت كمية الهيروين المهربة إلى سري لانكا إلى ما يقرب من خمسة أضعاف في عام ٢٠١٦.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
١ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير ٢٠١٧



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

الميثامفيتامين وظهور المؤثرات النفسانية الجديدة من دواعي القلق الرئيسية: يشكل ازدياد صنع الميثامفيتامين بصفة غير مشروعة، والاتجار به وتعاطيه، وكذلك ظهور مؤثرات نفسانية جديدة، تحديات خطيرة تتعلق بمراقبة المخدرات وتعاطيها.

الاتجار بالقنب وتعاطيه: القنب من أشيع مواد التعاطي زراعةً واتجاراً وتعاطياً في المنطقة. وقد أبلغت أجهزة إنفاذ القانون في الهند عن مضبوطات قدرها ١٠٠ طن من القنب في المتوسط سنوياً بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٥. ولا يزال الاتجار بالقنب من نيبال إلى الهند مصدراً رئيسياً للقلق.

غرب آسيا

إنتاج الأفيون وزراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان يبلغان مستويات قياسية: بلغ إنتاج الأفيون رقماً قياسياً عند ٩٠٠٠ طن متري، مما يمثل زيادة بنسبة ٨٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٦، وفقاً للدراسة الاستقصائية عن الأفيون في أفغانستان لعام ٢٠١٧، التي نشرها مكتب المخدرات والجريمة بالاشتراك مع وزارة مكافحة المخدرات في أفغانستان، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. كما ازدادت بمقدار خطير أيضاً المساحة الخاضعة لزراعة خشخاش الأفيون، بنسبة تُقدَّر تقريباً بنحو ٦٣ في المائة، فبلغت رقماً قياسياً عند ٣٢٨٠٠٠ هكتار في عام ٢٠١٧.

التقلبات السريعة في الشرقين الأدنى والأوسط تؤدي إلى زيادة كبيرة في الاتجار بالمخدرات وتعاطيها: تشير التقارير عن عمليات المداهمة والاعتقال الخاصة بالمخدرات في العراق إلى تفاقم مشكلة المخدرات في البلد، وربما إلى تحول نحو إنتاج المخدرات المحلي غير المشروع. وفي لبنان، يُنتج راتنج القنب بصفة غير مشروعة. وهناك دلائل على ازدياد في الاتجار بالكوكايين في الأردن والإمارات العربية المتحدة والجمهورية العربية السورية ولبنان والمملكة العربية السعودية. ومع استمرار النزاع في اليمن يشهد البلد تزايداً في الاتجار بالمخدرات.

استمرار تزايد وجود "الكابتاغون" المغشوش: أسفر انعدام الاستقرار والصراع في الشرق الأوسط، وكذلك نقص الضوابط الرقابية، عن زيادة الصنع غير المشروع "للكابتاغون" الذي يحتوي عادة على الأمفيتامين. وقد ضبطت عدة شحنات كبيرة من "الكابتاغون" في المنطقة أو أثناء العبور إليها في أواخر عام ٢٠١٦ و عام ٢٠١٧.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
١ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير ٢٠١٧



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

أوروبا

الاتجار بالمخدرات يحقق أعلى إيرادات في الاتحاد الأوروبي: وفقاً للمركز الأوروبي لرصد المخدرات وإدائها فإن سوق المخدرات غير المشروعة في الاتحاد الأوروبي وحده تحقق أرباحاً تبلغ حوالي ٢٤ بليون يورو كل عام. وأكثر من ثلث الجماعات الإجرامية النشطة في الاتحاد الأوروبي ضالعة في أنشطة لصنع المخدرات غير المشروعة والاتجار بها وبيعها.

تعاطي ما نسبته ١ في المائة تقريباً من الأشخاص البالغين في الاتحاد الأوروبي القنب بصفة يومية أو شبه يومية: تشير التقديرات إلى أن أكثر من ربع عموم السكان في الاتحاد الأوروبي جربوا تعاطي المخدرات غير المشروعة مرة واحدة على الأقل في حياتهم. ويبلغ تعاطي القنب في الاتحاد الأوروبي حوالي خمسة أضعاف تعاطي المخدرات الأخرى. واستمر التزايد في توافر وتعاطي منتجات "الإكستاسي" القوية المفعول والمؤثرات الأفيونية الاصطناعية. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من ربع عموم السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ عاماً في الاتحاد الأوروبي - أي أكثر من ٩٣ مليون شخص - جربوا تعاطي المخدرات غير المشروعة مرة واحدة على الأقل في حياتهم.

الكوكايين هو المخدر الثاني الأكثر انتشاراً من حيث التعاطي في المنطقة: وفقاً لأحدث الدراسات الاستقصائية، لوحظ أن الانخفاض في معدل تعاطي الكوكايين في الاتحاد الأوروبي الذي أشارت إليه التقارير في السنوات الماضية قد توقف.

سوق المخدرات الاصطناعية الأكثر دينامية: تقوم بلجيكا وهولندا بدور رئيسي في صنع "الإكستاسي" والأمفيتامين. واستمر صنع الميثامفيتامين في بولندا وتشيكيا وسلوفاكيا، وإن كان صنع الميثامفيتامين غير المشروع قد بدأ يظهر أيضاً في بلغاريا وسلوفاكيا وهولندا، وقد يظهر أيضاً في بلدان أخرى في الاتحاد الأوروبي في المستقبل.

جميع المؤثرات النفسانية الجديدة لا تظل موجودة دائماً في سوق التعاطي: في حين بلغ عدد المؤثرات النفسانية الجديدة المستبانة ٦٢٠ نوعاً في نهاية عام ٢٠١٦، فإنها لا تظل كلها موجودة في السوق في جميع الأوقات. ولكن المؤثرات الأفيونية الاصطناعية الجديدة القوية المفعول، وأكثرها من مشتقات الفينتانيل، ظلت تتزايد منذ عام ٢٠١٢.

هيمنة "درب البلقان" على ممر تهريب المخدرات في شرق أوروبا: تهرب المؤثرات الأفيونية من مناطق إنتاجها الأصلي إلى بلدان وسط أوروبا وغربها عبر درب البلقان.

تصاعد الوفيات الناجمة عن تعاطي جرعات مفرطة في الاتحاد الأوروبي، للسنة الثالثة على التوالي، لا سيما تلك المتصلة بتعاطي الهيروين وغيره من المؤثرات الأفيونية.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
١ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير ٢٠١٧



للعلم فقط – وثيقة غير رسمية

أوقيانوسيا

استهداف المتجرين بالمخدرات للبلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ: لا يزال الاتجار بالمخدرات يجعل المنطقة عرضة على نحو خاص للأخطار بسبب ضعف الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات والموارد المحدودة المخصصة لرصد المخدرات والسلائف. كما أن بلداناً كثيرة في المنطقة^(٥) لم تصبح بعد أطرافاً في واحدة أو أكثر من الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات.

الضبطيات الكبيرة المنفذة في عرض البحر: تُهرب مخدرات مثل الكوكايين والهيريون والميثامفيتامين عبر منطقة جزر المحيط الهادئ على متن السفن الترفيهية كاليخوت وسفن الرحلات السياحية التجارية.

تزايد الضبطيات المنفذة على الحدود الأسترالية: ازدادت كمية المؤثرات النفسانية الجديدة المضبوطة على الحدود الأسترالية إلى أربعة أضعاف تقريباً، من ٥٢,٧ كيلوغراماً خلال الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥ إلى ٢٠٤,٧ كيلوغرامات خلال الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦.

تزايد ضبطيات الميثامفيتامين: ازداد معدل الاتجار بالميثامفيتامين وسلائفه الكيميائية في منطقة المحيط الهادئ مع تحول البلدان والأقاليم الجزرية في المحيط الهادئ إلى معابر ومقاصد نهائية.

(٥) هناك سبعة بلدان في منطقة أوقيانوسيا غير أطراف في اتفاقية سنة ١٩٦١، وثمانية بلدان غير أطراف في اتفاقية سنة ١٩٧١، وخمسة بلدان غير أطراف في اتفاقية سنة ١٩٨٨.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
١ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير ٢٠١٧



للعلم فقط – وثيقة غير رسمية

مشاريع الهيئة وأنشطتها

النظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير

النظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير هو نظام فعّال وكفؤ للاستيراد والتصدير: استحدثت الهيئة النظام الدولي لأذون الاستيراد والتصدير (I2ES) لتمكين الحكومات من الإسراع في معاملات التجارة المشروعة في المواد الخاضعة للمراقبة، وضمان توافر المواد الخاضعة للمراقبة وتيسر الحصول عليها للأغراض الطبية.

ونظام I2ES متاح لجميع الحكومات مجاناً، وهو يعمل كمنصة مأمونة وآمنة للبلدان لتبادل أذون استيراد وتصدير المواد الخاضعة للمراقبة ومساعدة السلطات الوطنية المختصة على إدارة أعبائها المتزايدة في العمل. ويتيح النظام الامتثال الفعال لأحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ واتفاقية سنة ١٩٧١ والمقررات ذات الصلة التي اتخذتها لجنة المخدرات بشأن التجارة الدولية في هذه المواد.

وتدعو الهيئة جميع الحكومات إلى التسجيل في نظام I2ES والشروع في استخدامه.

الدورات التدريبية للسلطات الوطنية المختصة، ومشروع الهيئة للتعليم

مشروع الهيئة للتعليم هو مبادرة من الهيئة لتعزيز قدرة الحكومات على تنظيم ورصد التجارة المشروعة بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف الكيمائية من خلال تدريب السلطات الوطنية المختصة في هذا المجال.

ويسهم مشروع التعليم في جهود الحكومات الرامية إلى تحقيق الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة بشأن أنماط العيش الصحية والرفاه.

وقد وفر مشروع الهيئة للتعليم منذ بدايته في عام ٢٠١٦ التدريب للحكومات في مناطق أفريقيا وجنوب شرق آسيا وأوقيانوسيا وأوروبا وأمريكا الوسطى والكاريب. وهناك حاجة إلى مزيد من الدعم لمواصلة هذا النشاط وتوسيع نطاقه.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل يوم الخميس،
١ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير ٢٠١٧



للعلم فقط - وثيقة غير رسمية

الارتقاء بمستوى منصة النظام الدولي لمراقبة المخدرات

النظام الدولي لمراقبة المخدرات التابع للهيئة هو نظام لإدارة المعلومات، يوفر للهيئة أدوات للتحليل الآلي وتسهيلات للإبلاغ تستعين بها في تنفيذ مهام الولاية المسندة إليها بخصوص رصد الامتثال للمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وقد بدأ تشغيل النظام في عام ٢٠٠٤، وأطلق رسمياً على هامش الدورة الثامنة والأربعين للجنة المخدرات في آذار/مارس ٢٠٠٥. والنظام أداة حيوية لمعالجة البيانات المقدمة إلى الهيئة من البلدان والأقاليم على مدار العام. وهو يمكّن الهيئة من الاضطلاع بعدة أمور، منها رصد استعمال المواد الخاضعة للمراقبة للأغراض الطبية، وتحديد النطاق المحتمل لزيادة أو نقص هذا الاستعمال، وتقديم المشورة للحكومات أو تنبيهها عند الاقتضاء.

والنظام، الذي يعمل منذ ١٤ عاماً، يحتاج الآن إلى تجديد شامل. وتتطلع الهيئة إلى الدول لكي تقدم الدعم اللازم في هذا الصدد بحيث يتسنى للهيئة أن تواصل مساعدة الدول في جهودها الرامية إلى مراقبة المخدرات من خلال الأدوات الإلكترونية.

المؤثرات النفسانية الجديدة

توافر المؤثرات النفسانية الجديدة لا يزال مرتفعاً: في عام ٢٠١٧، أبلغ عن ٧٦ مادة بواسطة نظام الإخطار بالحوادث التابع لمشروع "آيون" ("آيونيكس").

وتواصل الهيئة تزويد الحكومات بأداة لتبادل المعلومات آنياً عن الحوادث التي لها صلة بمؤثرات نفسانية جديدة من خلال مشروع العمليات الدولية لمكافحة تعاطي المؤثرات النفسانية، وهي شبكة عالمية من جهات الوصل من ١٢٥ بلداً وإقليماً.

صيدليات الإنترنت

الأدوية والعقاقير الخاضعة للمراقبة الدولية التي تُباع على الإنترنت: يجري أحياناً بيع الأدوية بالاتصال الحاسوبي المباشر بصفة غير قانونية إذ إن بعض صيدليات الإنترنت تعمل بغير ترخيص أو تسجيل، وتصرف المستحضرات الصيدلانية المحتوية على عقاقير مخدرة ومؤثرات عقلية دون طلب وصفة طبية.



حظر
يجب مراعاة ما يلي:
لا تنشر هذه الوثيقة أو تداع قبل يوم الخميس،
١ آذار/مارس ٢٠١٨، الساعة ١١/٠٠
(بتوقيت وسط أوروبا)

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير ٢٠١٧



للعلم فقط – وثيقة غير رسمية

وفي كثير من الأحيان تتكوّن صيدليات الإنترنت غير القانونية من مواقع بوابات إلكترونية تعلن عن عقاقير وتؤدي وظيفة صلة وصل بمواقع أخرى يمكن فيها للزبائن أن يطلبوا شراء تلك العقاقير بالفعل ويسددوا ثمنها. ومن أشيع العقاقير المباعة على الإنترنت العقاقير المخدرة، ولا سيما الأوكسيكودون والهيدروكودون والديكستروبروبوكسيفين ومؤثرات أفيونية أخرى، وكذلك مؤثرات عقلية، وخصوصاً البنزوديازيبينات والمنشطات والباربيتورات. كما تمارس أيضاً عبر الإنترنت تجارة المواد الكيميائية التي يكثر استخدامها في صنع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية على نحو غير مشروع.

وقد أصدرت الهيئة المبادئ التوجيهية للحكومات بشأن منع بيع المواد الخاضعة للمراقبة الدولية غير المشروع عبر الإنترنت لمساعدة الحكومات في سعيها إلى التصدي للتحدي الذي تشكّله الصيدليات غير القانونية العاملة على الإنترنت.